

لبنان في مرحلة الثورة القومية الديمقراطية

المحتويات:

- 1- مقدمة
- 2- البنيان التحتي
- 3- التناقض الرئيسي في المجتمع اللبناني في مرحلة الثورة القومية الديمقراطية
- 4- السلطة في لبنان
- 5- التناقضات في صفوف السلطة
- 6- التناقضات الثانوية في صفوف الشعب
- 7- الصراع بين طرفي التناقض الرئيسي

ملحق 1 : التقسيمات الإدارية الحالية في لبنان
ملحق 2 : الطوائف وتوزيعها الجغرافي

1- مقدمة

إن لبنان جزء من الوطن العربي، ووجود لبنان بحدوده الحالية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى (1920). أما في عصر نمو الرأسمالية في أوروبا الغربية فما يسمى بلبنان كلن طيلة أربعة قرون (1516 – 1914) جزءاً من الدولة العثمانية التي هيمنت على معظم الوطن العربي. والمناطق التي تسمى الآن بلبنان كانت تقع ضمن التقسيمات الإدارية لبلاد الشام _ التقسيمات التي كانت تتغير من فترة إلى أخرى⁽¹⁾ ولكنها لم تطابق في يوم من الأيام حدود الدول الحالية.

ويبدأ العصر الحديث في "لبنان" كما في الوطن العربي عامة عام 1798 بغزو نابليون مصر وبلاد الشام على اثر انتصار البرجوازية الفرنسية على الإقطاع 1789. وشهدت بداية القرن التاسع عشر ردة الفعل على هذه الغزوة بمحاولة محمد علي إجراء بعض الإصلاحات التي تمهد إلى نمو رأسمالي، وشملت هذه المحاولة المنطقة التي تسمى الآن بلبنان (1830 – 1840) ولكن الدول الاستعمارية التي كان يزداد نفوذها أحبطت مساعي محمد علي، كما أرغمته على التخلي عن بلاد الشام.

إن تغلغل الرأسمال الاستعماري أدى إلى تشديد استغلال الفلاحين وإلى قيام انتفاضات فلاحية (مثلًا 1840، 1859) أجهضت عن طريق تدخل المستعمرين والمركز الإقطاعي العثماني وقدرة الإقطاعيين المحليين على تحويل الصراع إلى صراع طائفي وتجنيد فلاحهم لقمع الفلاحين الثائرين (مثلًا تجنيد الفلاحين الدروز ضد الفلاحين الموارنة عام 1840).

(1) فمثلاً في نهاية القرن السابع عشر تألفت بلاد الشام من 4 ولايات: حلب، طرابلس وصيدا، (مركزها عكا).

وفي بداية القرن الثامن عشر كان تقسيم بلاد الشام إلى 3 ولايات: حلب، طرابلس (وتشمل لواء حمص وحماة)، والشام (وتشمل فيما تشمل لواء صيدا وبيروت وغزة والقدس ونابلس وصفد والشويك وكرك وعجلون).

وفي منتصف القرن التاسع عشر كانت التقسيمات: ولاية حلب والشام وصيدا (وتشمل اللاذقية وطرابلس وجبل لبنان وعكا ونابلس والقدس).

وعقب انتفاضة الفلاحين في كسروان عام 1859 بقيادة القروي طانيوس شاهين تدخل الفرنسيون ودعموا الإقطاعيين المحليين الذين رأوا فيهم مرتكزاً لسيطرتهم. ولكن الفرنسيين أرغموا على الانسحاب إذ لم يكن قد تم الاتفاق على اقتسام المنطقة بين الدول الاستعمارية. وعقدت لجنة دولية أقرت فصل جبل لبنان عن ولاية صيدا ليكون متصرفية يحكمها حاكم ماروني يخضع مباشرة إلى الباب العالي في استانبول⁽²⁾. ونظمت المتصرفية على أساس طائفي فعلاوة على المتصرف الماروني شكل مجلس إداري عام 1861 وأعيد تنظيمه عام 1864 كما يلي: 4 موارنة، 3 دروز، 3 روم أرثوذكس، واحد كاثوليك، واحد سني، واحد شيعي.

وعلاوة على الانتفاضات الفلاحية شاركت الجماهير العربية في النضال من أجل مصالحها ولكن تحت لواء قيادات إقطاعية وبرجوازية ناشئة أو كمبرودورية. فكانت ثمة نضالات إصلاحية من أجل إصلاح الدولة العثمانية. وعندما استلمت البرجوازية التركية السلطة عام 1908 أعطت محاولتها "تتريك" الدولة العثمانية دفعا قويا للحركة القومية العربية.

ولقد شجع المستعمرون الفرنسيون والبريطانيون الحركات العربية (بأفقه الإقطاعي أو البرجوازي المرتبط) لدعم مراكزهم عندما يتم اقتسام المنطقة.

وفعلا تم اقتسام بلاد الشام بين المستعمرين الفرنسيين والبريطانيين بعد اندلاع الحرب الأولى وعلى أثر معاهدة سايكس بيكو (1916). ونالت فرنسا "الانتداب" على سوريا ولبنان، فأرسلت أول مندوب سامي لسوريا ولبنان عام 1920. وفي آب من نفس العام أعلنت فرنسا دولة لبنان الكبير بتوسيع متصرفية جبل لبنان وضم بيروت وصور وصيدا وطرابلس والبقاع.

وأعلنت فرنسا لبنان جمهورية عام 1926 وأصدرت دستورا (هو أساس الدستور الحالي) منح معظم السلطة إلى المندوب السامي الفرنسي (انتقلت صلاحياته بعد الانتداب إلى رئيس الجمهورية).

وفي عام 1943 وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نال لبنان استقلاله الشكلي بفضل نضال الجماهير وبفضل ضغوط بريطانيا وأمريكا اللتين كانتا تطمحان في استبدال النفوذ الفرنسي.

لم يخرج الجيش الفرنسي من لبنان إلا عام 1946، غير أن علاقة التبعية للسوق الأم لم تنته ولكن بدأ يتحول المركز الإمبريالي بالنسبة للبنان من فرنسا إلى أمريكا. أما الأساس الطائفي الذي شكل عليه المجلس الإداري في المتصرفية فقد استمر في برلمان عهد الانتداب كما في عهد الاستقلال الشكلي.

(2) وفي عام 1864 ضم ما تبقى من ولاية صيدا إلى ولاية سوريا التي ضمت أربعة ألوية دمشق (وضم فيما ضم بعلبك، البقاع، راشيا، حاصبيا)، حماه، الحوران، الكرك.

وفي عام 1887 فصلت عن ولاية سورية وولاية بيروت التي ضمت علاوة على لواء بيروت لواء طرابلس كما ضمت لواء اللاذقية وعكا والبقاع.

2- البنيان التحتي

إن أي محاولة لفهم الواقع السياسي في لبنان لن تكون علمية إلا إذا ربطنا السياسة كجزء من البنيان الفوقي للمجتمع بالبنيان التحتي أي بنمط الإنتاج. طبعاً لا نعني أن نقول بأن البنيان الفوقي مجرد انعكاس للبنيان التحتي، إذ أن الوعي الذي ينتقل إلى الجماهير عن طريق التنظيم يصبح قوة مادية تؤثر بدورها على البنيان التحتي.

إن السمة الأساسية لنمط الإنتاج في لبنان في العصر الحديث هي الانتقال من "الإقطاع" إلى الرأسمالية في ظل سيطرة الإمبريالية.

الإقطاع: إن الإقطاع في الوطن العربي يختلف عن نموذج الإقطاع في أوروبا ويتميز بوجود بيروقراطية مركزية كانت تقطع فائض الإنتاج عن طريق خراج بغض النظر عن علاقات الملكية على المستوى الحقوقي. ومن مميزات المناطق الزراعية في الوطن العربي وجودها على طرف مناطق صحراوية شاسعة، وأهمية الدور الذي لعبه البدو في تاريخ المنطقة الدور الذي أدركه ابن خلدون بنظرته العلمية الثاقبة. وخلافاً لبعض الأقطار العربية الأخرى فإن البدو لم يلعبوا دوراً هاماً في تاريخ لبنان الحديث.

ليس هنا المجال لدراسة تطور الإقطاع وانحلال البرقراطية المركزية ونمو الإقطاع العسكري أو تدهور الإقطاع في وجه تغلغل نفوذ الاستعمار الأوروبي. وكفيينا القول أن نمو الرأسمالية في الدولة العثمانية أدى إلى استلام البرجوازية للسلطة عام 1908 وإلى محاولتها السيطرة على الوطن العربي سيطرة استعمارية من نوع جديد، ولكن البرجوازية التركية الناشئة لم تتمكن من منافسة الرأسمالية الاحتكارية الأوروبية التي استكملت اقتسام الوطن العربي بعد الحرب العالمية الأولى.

أما الإقطاعيون الذين كانوا في السلطة في الوطن العربي فلم يتمكنوا من الدفاع عن الوطن في وجه الاحتلال الاستعماري. وبالرغم من الدور الوطني الذي لعبه بعض الإقطاعيين المستنيرين، إلا أن طبقة الإقطاع عامة إما تعاونت مع المستعمرين الذين اتخذوا منها ركائز لبسط سيطرتهم، أو أنهم حاولوا ركوب الحركة الجماهيرية ضد المستعمرين وذلك من أجل احتوائها والمحافظة على مواقعهم.

ويتميز لبنان باستمرارية العلاقات ما قبل الرأسمالية إلى حد أكبر من بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا. فلا تزال العلاقات شبه الإقطاعية قائمة في لبنان خاصة في البقاع، عكا الجنوب. ويملك الإقطاع والسلطة الروحية اليوم ثلاثة أرباع الأرض المزروعة. ويملك نصف الأرض

المزروعة 300 شخصية حقيقية أو معنوية من إقطاعيين وكنائس وأديرة وأوقاف. أما سكان الريف العاملين في الزراعة فغالبيتهم 75% فلاحين فقراء.

أن قطاع الزراعة لا يحتل في لبنان نفس الأهمية التي يحتلها في العديد من دول العالم الثالث. ولقد تقلصت مساهمته في الداخل القومي من 27% عام 1948 إلى 19% عام 1963 إلى 10% عام 1971. ولم يتطور الإنتاج الرأسمالي بوتيرة سريعة في الزراعة (مثلاً عام 1971 أقل من 3% من التسليفات المصرفية كانت لقطاع الزراعة)، بل تركز النمو في المجال التجاري المصرفي وإلى حد أقل في الصناعات الخفيفة.

الرأسمالية: وجد في الوطن العربي في عهد الإقطاع قطاع رأسمالي إلى جانب النمط الإقطاعي السائد. وكان هذا القطاع أساساً تجارياً وبالتحديد نما حول التجارة الخارجية.

ومع دخول الرأسمالية العالمية مرحلة الإمبريالية خصص للبنان دور خاص هو دور الوسيط التجاري ومن ثم المالي بين الدول الإمبريالية وبلدان المنطقة مما أعاق نمو القوى المنتجة وأتاح لقطاع التبادل الظروف الملائمة لأن ينمو ويهيمن على سائر القطاعات الاقتصادية.

ولقد ساعد على النمو المتصل للبرجوازية التجارية المصرفية إعلان تأسيس الكيان الصهيوني، باستكمال اغتصاب الجزء الأكبر من فلسطين، ومما نجم عنه من تحويل الترانزيت من حيفا إلى بيروت وتحويل رؤوس أموال ومؤهلات تجارية فلسطينية إلى لبنان. كما ساعد على هذا النمو النهب المتسارع للنفط العربي وارتفاع عائدات دول النفط، مما خلق سوقاً للتجار اللبنانيين ومجالاً لتقديم الخدمات المختلفة لأثرياء بلدان النفط وفرصة لاستثمار بعض الأموال التي لم تتمكن الأنظمة النفطية الرجعية من استيعابها بسبب بنيتها الطبقيّة⁽³⁾. كذلك أدت الإصلاحات التقدمية التي قامت بها أنظمة برجوازية السلطة في مرحلة صعودها إلى تدفق البرجوازية العربية وخاصة المرتبطة إلى لبنان. واستغل النظام اللبناني هذه الظروف وقام بتحسين وسائل المواصلات والنقل لتدعيم دور البرجوازية اللبنانية.

وأصبح قطاع التبادل يسيطر على الاقتصاد اللبناني (التجارة 35% من الدخل الوطني، والخدمات 32%) ويستوعب هذا القطاع 56% من القوى العاملة. ومعظم الاستيراد من الولايات المتحدة 86% ويسيطر على 80% من قطاع الاستيراد أربعة مستوردين (جان فتال، آل كتانه، مجموعة فرعون وشيحا، جورج أبي عضل).

وتسيطر المصارف الأجنبية خاصة الأمريكية أو المختلطة على معظم الودائع (84% عام 1969) ومعظم القروض قصيرة الأمد، أي لصالح البرجوازية التجارية.

(3) فمثلاً في عام 1974 بلغت قيمة التحويلات من أُل 140 ألف لبناني القاطنين بلدان النفط 500 مليون ليرة لبنانية كما بلغت التحويلات من بلدان النفط مقابل خدمات 1000 مليون ليرة والتحويلات للاستثمار في لبنان 800 مليون ليرة والودائع المصرفية العربية 2700 مليون ليرة.

أما البرجوازية الصناعية والعقارية فهي آخذة في النمو (16% من الدخل القومي عام 1963 إلى 23% عام 1972). وهذا النمو أساساً للطلب الخارجي (بلاد النفط) وحاجات النمو المتسارع لقطاع الخدمات خاصة مواد ومستلزمات البناء.

وتتسم الصناعة بالسّمات التالية:

- أنها صناعة تحويلية تجهيزية تجميعية.
- 70% منها استهلاكية.
- غالبيتها حرفية وعائلية.
- تعتمد على العمل المكثف.
- العديد من أصحابها تجار.
- ثمة جمع بين الصناعة واستيراد المواد التي تحتاجها.
- الإنتاج أساساً تصديري بما فيه الإنتاج الزراعي.

الفئات المتوسطة: وحجم هذه الفئات كبير نسبياً لسيطرة قطاع التبادل في لبنان على قطاع الإنتاج. ومواقفها متذبذبة بين الطبقتين الرئيسيتين في نمط الإنتاج الجديد. وفي مرحلة ازدهار الرأسمال تنال الفئات المتوسطة خاصة الشرائح العليا منها بعض الفضلات من البرجوازية، وتلعب دور العازل بين السلطة الإقطاعية الرأسمالية والكادحين. ولكن أزمة النظام الرأسمالي تدفع الكثيرين من أبناء الفئات المتوسطة إلى البحث عن حل جذري وتبني خط الطبقات الثورية.

الكادحون: لقد ذكرنا أن 75% من العاملين في الزراعة هم من الفلاحين الفقراء. أما العمال بما فيهم عمال الحرف والماء والكهرباء فيشكلون 19% من اليد العاملة. وتجدر بنا الإشارة إلى أهمية دور العمال السوريين (حوالي 300 ألف قبل أحداث 1975) خاصة في البناء، والفلسطينيين في الزراعة والصناعة، والنساء في الصناعة.

ويتعرض الكادحون إلى عملية إفقار مستمرة (بلغ متوسط دخل العمال عام 1964 ثلاثة آلاف ليرة بينما الحاجة السنوية هي لستة آلاف).

إن أزمة النقد والتضخم في النظام العالمي وما ينجم عن ذلك من غلاء للمعيشة يلحق الضرر أساساً بالعمال والفلاحين والفئات المتوسطة ذات الدخل المحدود، وعلى هذه الفئات تقع وطأة الضرائب (إذ أن 75% من الضرائب العامة و66% من الإيرادات ضرائب غير مباشرة تساوي الغني والفقير)

إن عدم الاهتمام بقطاع الزراعة من قبل البرجوازية والإقطاع يؤدي إلى هجرة السكان من الريف إلى المدينة (نصف سكان لبنان في بيروت وضواحيها) أو إلى الخارج.

3- التناقض الرئيس

إن التناقض الرئيسي في الوطن العربي طيلة مرحلة الثورة القومية الديمقراطية هو بين الإمبريالية ومرتكزاتها الصهيونية والرجعية وبين الشعب العربي من عمال وفلاحين وفئات وسطى وبرجوازية غير مرتبطة. وباختلاف الفترات والساحات يحتل مركز الصدارة في الصراع التناحري مع جبهة الشعب واحد أو أكثر من القوى التالية:

- 1) القاعدة الإمبريالية الصهيونية.
- 2) القوى الرجعية المرتبطة بالإمبريالية.
- 3) القوى الإمبريالية التي تتدخل مباشرة لنجدة مرتكزاتها الصهيونية والرجعية عند اختلال موازين القوى لصالح الشعب.

وبما أن أهداف الثورة القومية الديمقراطية تحرير المحتل من الوطن العربي، والقضاء على التجزئة التي فرضها الاستعمار ورسختها الإمبريالية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وبما أن توحيد الوطن يتم أساساً بتوحيد الجماهير المناضلة من أجل التحرير، فثمة أولوية للتوجه نحو تحرير فلسطين. وبالتوجه لتحطيم الكيان الصهيوني عن طريق العنف الجماهيري، خاصة في الساحات المحيطة بالكيان الصهيوني، تكشف القوى الثورية للجماهير الطبقات والقوى المرتبطة بالعدو الإمبريالي أو العاجزة عن إنجاز المهام القومية الديمقراطية، وتعبئ طبقات الشعب وتنظمها لحل التناقض مع القوى المحلية المرتبطة لصالح الشعب. إن أية محاولة للقوى الوطنية في أي قطر للمساهمة في عملية التحرير تصطدم لا محالة بالقوى المرتبطة بالإمبريالية في ذلك القطر والأقطار المجاورة.

أما التناقض بين البرجوازية غير المرتبطة وبين الطبقة العاملة فلا يصبح تناقضاً رئيسياً إلا عند الانتقال إلى الثورة الاشتراكية. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الثورة القومية الديمقراطية ستنقل مباشرة إلى الثورة الاشتراكية وذلك لأن الطبقة العاملة بتحالف أساسي مع الفلاحين هي الطبقة المؤهلة موضوعياً لقيادة جبهة الشعب لإنجاز مهام الثورة القومية الديمقراطية وذلك لأن البرجوازية غير المرتبطة بحكم ضعفها عاجزة عن القيام بهذا الدور.

4- السلطة في لبنان

إن السلطة في لبنان هي أساساً تحالف بين بقايا "الإقطاع" والبرجوازية التجارية المصرفية والبرجوازية الصناعية الناشئة. وتلعب الدور القائد في هذا التحالف البرجوازية التجارية المصرفية المرتبطة إلى حد كبير بالإمبريالية.

ويحافظ الإقطاعيون" على مراكزهم في السلطة بالرغم من تدهور وضعهم الاقتصادي وذلك بفضل قيامهم بدور سياسي هام في خدمة مصالح البرجوازية. فالبرجوازية التجارية الوسيطة تحتاج إلى قدر من الليبرالية، ولم تتمكن من خلق الأدوات السياسية اللازمة لإحكام سيطرتها على الشعب (الدور الذي لعبته في أقطار أخرى الأحزاب القومية البرجوازية والبرقراطية العسكرية) فاعتمدت على الإقطاعيين الذين يحافظون من خلال نظام الطائفية على علاقتهم مع الشعب مما يؤدي إلى تجميع الصراعات الطبقية التي تهدد مصالح البرجوازية كما تهدد مصالح الإقطاع.

والبرلمان اللبناني الذي توزع فيه المقاعد على أساس طائفي يمثل مصالح الطبقات الحاكمة التي ترسل إلى البرلمان أعضائها (عام 1960، 22 ملاكاً كبيراً، 12 تاجراً ورجل أعمال، 10 أصحاب مصارف) أو من يمثلها.

واللعبة البرلمانية هي من أجل توزيع الغنائم بين الطبقات الحاكمة القيام ببعض الإصلاحات لتمتيع الصراع مع طبقات الشعب.

5- التناقضات الثانوية في صفوف الطبقات الحاكمة

لقد ذكرنا أن طبقتي الإقطاع والرأسمالية المرتبطة تقفان استراتيجياً ضد الشعب في نضاله من أجل تحقيق مهام الثورة القومية الديمقراطية. وعندما نقول أن القوى اللبنانية المرتبطة بالإمبريالية فيديهي أننا لا تغفل وجود تناقضات بين هذه القوى وبين المراكز الإمبريالية وركائزها الصهيونية والعربية. إلا أن هذه التناقضات غير أساسية. والسؤال الذي سنحاول الإجابة عليه هو: ما الذي يفسر التباين والتمايز في صفوف السلطة بالنسبة لموقفها التكتيكي من الشعب؟

يمكننا أن نعدد العوامل التالية التي تفسر إلى حد بعيد التناقضات الثانوية وتباين المواقف في صفوف الطبقة الحاكمة:

- 1- التناقض بين الطبقات المختلفة في التحالف الحاكم. مثلاً التناقض بين الإقطاع الذي يزداد عجزه عن القيام بدوره السياسي في خدمة مصالح الرأسمالية النامية، وبين الرأسمالية والمتطلبات الجديدة لتأمين سيطرتها في مواجهة صعود الطبقات الشعبية. وهذا التناقض حاولت أن تتصدى لحله الحركة الشهابية.
- 2- التناقض بين شرائح نفس الطبقة. مثال على ذلك التناقض بين الرأسمال التجاري والصناعي والذي عبر عنه الصراع حول القانون 1943 الذي هدف إلى وضع الجمارك على بعض السلع الاستهلاكية لتشجيع الصناعات المحلية، ولكن معارضة التجار أدت إلى إلغاء القانون وإقرار أجزاء منه فقط.
- 3- جهة الارتباط الإمبريالي. مثلاً مع الولايات المتحدة أو فرنسا، وتأثير التناقضات بين الاحتكارات على القوى المرتبطة بها محلياً.
- 4- إن الإمبريالية عند تثبيت ركائزها اعتمدت على شرائح بعض الطبقات المسيطرة وأعطتها بعض الامتيازات، وهذه الشرائح بدورها قدمت فضلات أو رشوات إلى فئات من الجماهير تربطها بها روابط طائفية.
- فاختلاف مواقف الموازنة مثلاً، ينبع من السعي للمحافظة على الامتيازات للبرجوازية المارونية والشروات للفئات المتوسطة والكادحين من الموارنة الذين ينقصهم الوعي فيفضلون أن يحافظوا على فئات من موائد أسيادهم على أن يناضلوا لقلب المائدة لمصلحة أبناء طبقتهم وشعبهم.
- 5- الارتباط مع الرأسمال العربي المرتبط (ارتباط بعض السياسيين بالسعودية مثلاً).
- 6- التناقض النابع من الموقع الطبقي للجماهير التي يدعي السياسي تمثيلها ويحاول احتواءها. فمواقع الموارنة الطبقية تختلف من حيث توزيعها عن مواقع السنة أو الشيعة وهذا يفسر جزئياً تباين المواقف بين زعماء الموارنة وزعماء المسلمين، إذ أن غالبية الطبقات الكادحة من المسلمين. ويظهر التباين على الصعيد اللفظي بحدّة أكبر (مثلاً الصدر وحركة المحرومين).
- 7- التناقض الناشئ من تباين الوعي بين أفراد أو ممثلي نفس الطبقة وفهمهم لحركة المجتمع الموضوعية وتقديرهم لإمكانية القمع وإرجاع عقارب الساعة إلى الوراء (الكثائب مثلاً) أو محاولة احتواء المد الجماهيري عن طريق الإصلاح (الكتلة الوطنية مثلاً).
- 8- تختلف مواقف أفراد نفس الطبقة بفضل تنافسها على تمثيل طبقتها في السلطة إذ أن مواقع السلطة تمكن أصحاب المواقع من اقتطاع قسم أكبر من الغنائم التي تعود إلى الطبقة بشكل عام. فمن المعروف أن الكثيرين من الذين يحتلون المراكز العليا في الدولة يثرون اثراء فاحشاً (مثلاً توني فرنجية).
- 9- إن اللعبة البرلمانية من أجل اقتسام الغنائم تتطلب الدخول في تحالفات مختلفة القصد منها زيادة أرباح الأطراف المتحالفة، وهذه التحالفات متغيرة وتؤثر على مواقف من يدخلها.
- 10- ثمة فرق بين من يخوض العراك السياسي كمثل طرف في التحالف الحاكم أو كمثل محصلة التحالف الحاكم. لذلك نرى مواقف الطامحين في منصب رئاسة الجمهورية أو الحكومة تتميز عن مواقف من يطمح فقط لأن يكون طرفاً في التحالف الحاكم.

6- التناقضات الثانوية في صفوف الشعب

ثمة تناقضات في صفوف الشعب في مرحلة الثورة القومية الديمقراطية، ولكن هذه التناقضات غير عداية. وأهم هذه التناقضات التناقض بين الطبقة العاملة والبرجوازية غير المرتبطة. ويتجسد هذا التناقض في سعي البرجوازية للمحافظة على استقلالها الطبقي وفي الصراع على قيادة جبهة الشعب. وكما ذكرنا سابقاً فإن الطبقة العاملة هي المرشحة موضوعياً لقيادة الشعب لإنجاز مهام الثورة القومية الديمقراطية. وهذه الطبقة إذا سلكت خطأ صحيحاً يمكنها أن تفسح المجال لمشاركة البرجوازية غير المرتبطة في النضال التحريري.

أما الفئات المتوسطة فمواقفها متذبذبة ومصيرها أن تفرز إلى مواقع الطبقات الأساسية من برجوازية أو طبقة عاملة. فمن جهة تلعب الفئات المتوسطة وخاصة الشرائح العليا منها دوراً هاماً في خدمة البرجوازية، ومن جهة أخرى إذ تتفاقم أزمة البرجوازية تتجه الفئات المتوسطة وخاصة الشرائح الدنيا منها إلى الأفكار الثورية وتساهم في المراحل الأولى للثورة في نقل فكر الطبقة العاملة إلى العمال والفلاحين.

أما التناقض بين الطبقة العاملة والفلاحين الذين يشكلون أكثرية الشعب في العديد من البلدان النامية، ونسبة أقل في لبنان، فهو تناقض نابع من اختلاف نمط الإنتاج. فالفلاحون بحكم تبعثرهم في عملية الإنتاج وصعوبة تنظيمهم وعدم تعاملهم مع الآلات الحديثة الخ. يخضعون عادة إلى أيديولوجية الطبقات المستغلة، وبالرغم من صغر حجم الطبقة العاملة يلعب خطها وفكرها دوراً قائداً في حركات التحرر في التحالف الأساسي بين العمال والفلاحين. وأهمية دور البروليتاريا نابع من علاقتها بالإنتاج الكبير ومن سمة العصر، عصر انتصار الاشتراكية. ولا عجب أن يدرك العديد من الوطنيين أن التصدي للإمبريالية لن ينجح إلا بتبني خط الطبقة العاملة.

وثمة تناقضات بين فئات نفس الطبقة نابعة من سيطرة أيديولوجية الطبقات المهيمنة من إقطاع أو رأسمالية أو رأسمالية احتكارية، ومثال على ذلك في لبنان، الأفكار الإقطاعية الطائفية التي تفتت وحدة الطبقة العاملة والشعب عامة، والأفكار القطرية التي تخدم مصلحة الإمبريالية والطبقات الرجعية المرتبطة بها. فالتجزئة هي تجزئة بالنسبة للجماهير وليس للطبقات الحاكمة التي تنسق فيما بينها وتميل إلى التبعية لنفس المركز الإمبريالي. فلا شك أن التفرقة في لبنان بين فلسطيني ولبناني واعتبار الفلسطينيين غرباء لا تخدم مصلحة حركة التحرر العربية في لبنان ولا الجماهير العربية عامة التي لم توافق أبداً على معاهدة سايكس بيكو وعلى تجزئة وطننا العربي بل كانت دوماً تطمح إلى الوحدة ولما تزل.

وتنعكس الخلافات بين طبقات الشعب في اختلاف الخطوط السياسية المطروحة من قبل فصائل حركة التحرر العربية، كما تنعكس في اختلاف الخطوط التي تطرحها الأحزاب التي تدعم تمثيل الطبقة العاملة. فالطبقة العاملة لها مصلحة واحدة وثمة خط واحد، وواحد فقط يخدم مصلحة الطبقة العاملة والشعب، وإن اختلاف الخطوط نابع من تفاوت الوعي الطبقي وتأثير أيديولوجية الطبقات الأخرى على الطبقة العاملة.

فئمة أحزاب تطمح إلى تمثيل الطبقة العاملة ولكنها تطرح حلولاً إصلاحية بدلاً من الحل الجذري الثوري. كذلك نرى أحزاباً تطمح إلى تمثيل الطبقة العاملة ولا تدرك علاقة الوحدة بالتحريك ومركزية فلسطين في حركة التحرير العربية. كما نرى أحزاباً ومجموعات تطمح إلى تمثيل الطبقة العاملة ولكنها تقع في خطأ التبعية إلى مركز اشتراكي عالمي أو إلى معاداة فصائل أساسية في الثورة العالمية.

ويتم حل التناقضات في صفوف الشعب وترسيخ وحدته عن طريق توحيد الطبقة العاملة وبلورة الخط السياسي الصحيح والأساليب النضالية السلمية وطرح البرامج الجبهوية التي تتم حولها الممارسات المشتركة من أجل إنجاز مهام الثورة القومية الديمقراطية.

7- الصراع بين طرفي التناقض الرئيسي

إن السلطات الحاكمة التي تمثل الطبقات المستغلة والمرتبطة تتقاعس عن القيام بالمهام القومية وبدلاً من التصدي للعدو الصهيوني تقوم بمهادنته أو التواطؤ معه وتلجأ إلى تثبيت سيطرتها عن طريق قمع الجماهير. وهذا لا يتم فقط عن طريق أدوات السلطة القمعية من جيش وشرطة ومخابرات، بل ثمة قمع عن طريق المؤسسات السياسية والأيدولوجية. فبث الأفكار الإقطاعية والرأسمالية والاستعمارية في صفوف الشعب يساعد على استمرار استغلالها، كذلك رشوة بعض الفئات من الشعب تساهم في تمبيع الصراع وتخفيف حدته.

إن الانتعاش الاقتصادي المؤقت في العقدين الأولين بعد الاستغلال الشكلي انعكس على شرائح من الفئات المتوسطة التي لعبت دور العازل بين الجماهير الكادحة وبين الإقطاع والبرجوازية. وبالرغم من ذلك فإن نهوض حركة التحرر العربية في نهاية الخمسينات أدى إلى احتدام الصراع في لبنان (1958) بين القوى المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإمبريالية (الكتائب، الأحرار، الطاشناق) وبين القوى المناهضة للإمبريالية من عمال وفلاحين وفئات متوسطة ورأسمالية وطنية (الحزب الشيوعي، الحزب التقدمي الاشتراكي، الحركات الناصرية) وطبعاً لم تكن الجماهير بقيادة الطبقات الكادحة بل إما بقيادة الإقطاعيين والرأسماليين الذين يركبون موجة الجماهير ويحاولون احتواءها، أو بقيادة الفئات المتوسطة التي لا تتبنى موقفاً ثابتاً بل تطور مع الوقت إلى مواقف مرتبطة أو ثورية.

أما البرجوازية الذكية فقد لعبت دور "الوساطة" وخرجت بحل "لا غالب ولا مغلوب" وأدركت مغبة الانحياز الكلي الصارخ للإمبريالية (ومثل هذا الخط أمثال هنري فرعون، غسان تويني، جورج نقاش، شارل حلو، كذلك حزب الاتحاد الدستوري بقيادة فيليب تقلا وبهيح تقي الدين). وعلى اثر هذا الصراع تسلم الحكم فؤاد شهاب (وبعده شارل حلو) وكان خط الشهابية النابع من إدراكها عجز الإقطاع المتزايد على المحافظة على سيطرة البرجوازية، التوجه نحو إصلاحات في أجهزة الدولة لصالح النمو الرأسمالي، والقيام بالإصلاحات لامتناس نمة الجماهير الشعبية وتقوية أجهزة القمع (المكتب الثاني) في وجه الحركة الجماهيرية.

وحافظ هذا النهج على سلطة الطبقات الحاكمة مدة من الزمن، ولكن الصراع انفجر ثانية في نهاية حكم شارل الحلو عام 1969 وذلك على اثر نمو الكفاح المسلح الفلسطيني وأثره على الجماهير العربية فلسطينية ولبنانية في الساحة اللبنانية. ولقد هبت الجماهير العربية في لبنان لحماية المقاومة ووصل الطرفان المتصارعان بوساطة عبد الناصر إلى اتفاقية القاهرة التي تقر الدولة اللبنانية بموجبها بحقوق معينة للمقاومة في لبنان.

وفي عام 1970 وبازدياد ضغط الحركة الوطنية انتزعت الأحزاب الوطنية قانوناً بشرعية نشاطها، وازداد التلاحم بين الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية.

وفي أيار عام 1973 أمام الزخم الجماهيري المتصاعد حاولت السلطة ضرب المقاومة عسكرياً، وقد كانت هذه المحاولة اختبار عضلات أكدت للسلطة صعوبة تصفية الثورة عسكرياً. وبعد حرب تشرين عام 1973 وتزايد ارتباط الأنظمة العربية البرجوازية وعلى رأسها مصر بالولايات المتحدة الأمريكية، حاولت القوى المضادة للثورة أن تصفي حركة التحرر العربية، وحققت نجاحات مؤقتة خطوة خطوة ...

وبقيت المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربية في لبنان حجر عثرة في طريق التسوية الإمبريالية. وشهد عام 1975 (آذار) صراعاً عنيفاً بين القوى الرجعية المرتبطة بالإمبريالية والقوى الوطنية - صراعاً دام عشرة اشهر. أما خط القوى المضادة للثورة فقد كان استخدام القوات الفاشية (المتمثل بالكتائب والأحرار والرباطة المارونية وحراس الأرز المنبتقة عنها والرهبانيات جيش التحرير الزغرتاوي وأنصار الجيش ...) الذي اعتمد العنف الفاشي في وجه حركة الجماهير المتنامية.

وهذا الخط الفاشي لا يمكن أن ينجح في لبنان لأنه لا يمثل كل البرجوازية اللبنانية وليس له قواعد بين كل الفئات المتوسطة أو الكادحين بل يقتصر على الطائفة المارونية. ولكنه يمهّد موضوعياً لتقبل سلطة قوية للبرجوازية المرتبطة. وقد كان رد المقاومة والحركة الوطنية دفاعياً. ولم تتمكن القوى الفاشية الانعزالية من تصفية المقاومة عسكرياً. ونجحت الوساطة السورية في إنهاء القتال.

وتسعى البرجوازية الذكية للاستفادة من هذه الظروف لبناء أجهزتها القمعية ومؤسساتها السياسية والقيام ببعض الإصلاحات لتتمكن من احتواء الحركة الوطنية وإفراغ المقاومة الفلسطينية من مضمونها الثوري والديمقراطي.

ومدى نجاح هذا المخطط يعتمد على وعي القوى الثورية والوطنية. وهي قد تمرست بالنضال في صراع طويل ودام مؤهلة اليوم للدفاع عن حقوقها ومنع قضمها وهضمها إذا ما انتهجت خطأ صحيحاً يحافظ على وحدة حركة التحرر الفلسطينية ووحدتها مع حركة التحرر اللبنانية وفصائل الثورة العالمية.

أما أهم القوى الوطنية في الساحة اللبنانية فهي:

- الحزب التقدمي الاشتراكي - جنبلاط
- الحركات الناصرية - سعد، قليلات، المقدم، الخ...
- حزب البعث بأجنحته المختلفة.
- الجناح التقدمي من الحزب القومي السوري.
- الحزب الشيوعي.
- منظمة العمل.
- النويات الماركسية المختلفة.

وتتحالف هذه القوى مع حركة المقاومة الفلسطينية بكافة اتجاهاتها والتي تشكل القوة العسكرية الكبرى في الساحة اللبنانية.

وكما ذكرنا سابقاً فأحزاب الفئات المتوسطة تفرز من خلال النضال إلى واحد من خطين، أما خط البرجوازية (المرتبطة) أو خط الطبقة العاملة.

وأما الذين يطمحون إلى تمثيل الطبقة العاملة (الحزب الشيوعي، منظمة العمل الشيوعي، الفصائل الماركسية المختلفة)، فالحكم عليهم يكون من خلال فهمهم للتناقض الرئيس في الوطن العربي في مرحلة الثورة القومية الديمقراطية وموقفهم وممارستهم بالنسبة لحل هذا التناقض.

ملحق (1)

التقسيمات الإدارية الحالية للبنان (المحافظات والأقضية)

<u>بيروت</u>	<u>جبل لبنان</u>	<u>الجنوب</u>	<u>البقاع</u>	<u>الشمال</u>
مدينة بيروت	جبيل كسروان المتن عاليه بعبدا الشوف	صيدا صور النبطية جزين بنت جبيل مرجعيون حاصبيا	الهرمل بعلبك زحلة البقاع الغربي راشيا	عكار طرابلس زعرتا بشري الكورة البترون

ملحق (2)

توزيع الطوائف

عام 1932 (1) :

22.08	سنة
19.20	شيعية
6.72	دروز
28.08	موارنة
10.04	أرثوذكس
5.72	كاثوليك
5.20	أرمن
1.04	أرمن كاثوليك
0.52	بروتستانت
1.04	أقليات
<hr/>	
%100.00	مجموع

جغرافيا:

السنة	25% ببيروت وضواحيها	40% طرابلس وعكار	10-15% جبل لبنان وسهل البقاع
الشيعية	60% جنوب لبنان (2)	25% البقاع	10% جبل لبنان
الدروز	75% الشوف	25% شمال لبنان	5% بيروت
الموارنة	50% جبل لبنان		
أرثوذكس	50% جبل لبنان الشمالي		

- (1) لا يوجد إحصاءات حديثة لأسباب سياسية ولكن مما لا شك فيه أن الطوائف المسلمة هي الأغلبية.
- (2) في السنوات الأخيرة هاجر العديد من فقراء الشيعة من الجنوب إلى بيروت وضواحيها.

أبو عمر - حنا ميخائيل

1976